اعدام صدام... تفتيت العراق بحكم المحكمة:

محكمة يجيز قانونها للقاضي التحيز ضد المتهم والشاهد يشهد بالهاتف او الفاكس.. وتدين المتهم على نواياه

قرار سياسي جاء ليخرج بوش من ورطته وقانون غريب في تحميله رئيس الجمهورية كل ذنوب الشعب

المحاميان محمد منيب وعصام الغزاوي*

هذا تلخيص لمرافعة قدمتها هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين للحكم الذي اصدرته محكمة الجنايات العراقية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في القضية المعروفة بالدجيل، وقد اقرت محكمة التمييز العراقية حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمة الجنائية، حيث تقدم المرافعة الكثير من مظاهر الخلل في النظام العراقي الجديد تحت الاحتلال، وان صدور القرار جاء من اجل انقاذ الرئيس الامريكي الذي خسر حزبه الغالبية في الكونغرس، حيث كانت شعبيته متدنية لادنى درجاتها. وتنتقد المرافعة حيثيات القرار وقانون المحكمة الذي اكد على ان محاكمة صدام سياسية في طبيعتها وليست قانونية. وتظهر القراءة عجائب القضاء ونظامه في العراق الجديد.

لم يكن متوقعا ان يصدر احكام بقضية الدجيل في 2006/11/5 بالطريقة التي تمت فيها، كما لم يكن متوقعا مثل هذه الاحكام التي صدرت بحق (الرئيس) صدام حسين ورفاقه.

ولولا تصريحات جواد المالكي ـ رئيس وزراء العراق الحالي ـ والتي جاءت في اعقاب تصريحات جورج بوش لكانت الامور قد استقرت على ان هناك جلسة اخرى على الاقل، خصوصا وان العالم قد شاهد ان فريق دفاع صدام حسين ورفاقه لم تتح لهم فرصة تقديم شيء ولم تعط لهم فرصة المرافعة الشفوية... بل ورفضت المحكمة استلام المذكرات المكتوبة... وما استلمته قررت تجاهله وعدم الرد عليه بحجة ان المحامين استخدموا دائما تعبيرا (السيد الرئيس صدام حسين) وهذا بالطبع أحد الاخطاء التي وقعت فيها المحكمة وبالتأكيد ليس الخطأ الوحيد.

ولكن وقبل الاستطراد في الاخطاء او القضايا التي واكبت النظر في ما عرف بقضية الدجيل... على القارئ الكريم ان يتذكر ان انتخابات الكونغرس الامريكي كانت مقررة في يوم 2006/11/7 وان الحزب الجمهوري ورئيسه الهمام كان في ادنى مستويات الشعبية الانتخابية حسب استطلاعات الرأي في ذلك الوقت... وكان أحد أهم اسباب انحطاط هذه الشعبية هو ما يحدث بالعراق خصوصا مع اعلان ادارة بوش منذ عام بعدم وجود اسلحة دمار شامل بالعراق... واستمرار عمليات القتل اليومية بشوارع المدن العراقية المختلفة فضلا عن استمرار وصول التوابيت التي تحمل جثث الجنود الامريكان وبشكل يومي الى واشنطن.

فكان على بوش ان يجد ورقة جديدة يلعب بها في الوقت الضائع من ايام الحملة الانتخابية، في محاولة استعادة لبعض الشعبية علها تفيده، ولم يكن هناك سوى الدم العراقي وخصوصا لو كان نازفا من عروق صدام باصدار الحكم بالاعدام عليه ورفاقه، ولهذا فقد سربوا عبر اشخاص ومؤسسات واجهزة خبر ان عن جلسة 2006/11/5 هي جلسة النطق بالحكم وقبلها بحوالي ثلاثة ايام فقط فجاء تصريح المالكي ليقطع كل شك حول مسار هذه المحاكمة، حيث اعلن بوضوح انه سيصدر حكم الاعدام بالطاغية صدام بل وسينفذ فورا... هكذا كان المشهد من الايام السابقة على صدور الحكم.

صدمة الحكم

ورغم ان الشارع العربي قد صدم صدمة شديدة بهذا الحكم غير المبرر ومن قبله بالطريقة التي سارت عليها المحاكمة الا انه ما زالت هناك اسئلة ينتظر المواطن العربي الاجابة عليها، خصوصا تلك الاسئلة المتعلقة بما ارتكبته المحكمة من اخطاء اثناء سير المحاكمة من ناحية... وكذلك طبيعة التفاصيل النهائية التي اوردت لكي تبرر الحكم الصادر بحق الرئيس صدام حسين ورفاقه... والنقاط الاساسية التي سيستند عليها الدفاع في اعداد اللوائح التمييزية والنقض على هذا الحكم... ثم كذلك السؤال الاصعب... هل سيتم تنفيذ هذا الحكم؟

ودعونا نتذكر معا اولا قضية الدجيل.. في 1982/7/8 قرر صدام حسين ان يقوم بزيارة مفاجئة كعادته لواحدة من المدن العراقية البعيدة عن اضواء العاصمة وخدماتها والتركيز الاعلامي عليها... ووقع الاختيار على مدينة الدجيل... وعندما وصل موكبه رحب به المواطنون من بداية مدخل البلدة/ الرئيس، وتوقف الموكب قليلا لكي تقوم احدى نساء البلدة بطبع كفوفها بدم الذبائح التي ذبحت على شرف الرئيس فوق السيارة التي كانت تقله... ومضى بعض الوقت بأحد مساجد المدينة وخرج ليتحرك الموكب مرة اخرى... وما ان اقترب من بساتين المدينة الكثيفة حتى انطلقت زخات من الرصاص باتجاه السيارة المدوغة بالدم التي كان يفترض وجوده بها وتصدى الحرس المرافق لمصدر اطلاق النيران ثم جاءت القوات الامنية المختلفة للتعامل مع الموضوع، وشمل ذلك تمشيط البساتين بحثا عن المشتركين في محاولة الاغتيال هذه والبحث عن الاسلحة المستخدمة، واكتشاف اوكار ومخابئ اخرى لاية اسلحة او معدات يمكن ان تستخدم في مثل هذه الحوادث، وبالطبع قد تم القبض على العديد من المواطنين الذين تم التحقيق معهم وافرج عن معظمهم واحيل 148 شخصا الى محكمة الثورة في ذلك الوقت التي قضت باعدامهم لانتمائهم لحزب الدعوة المحظور في ذلك الوقت ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية.

وهنا ينبغي ان يعرف المواطن العربي تاريخ حزب الدعوة والذي ينتمي اليه جواد المالكي رئيس الوزارة الحالي ورئيس الوزارة السابق ابراهيم الجعفري وهو رئيس حزب الدعوة.

تاريخ حزب الدعوة وعضوه المالكي

حزب الدعوة كان مناهضا لنظام حكم البعث واتخذ من ايران مقرا رئيسيا له، ولتدريب كوادره واعضائه وباعتبار ايران مصدرا لجلب السلاح والمتفجرات... ولا يخفى على القارئ ان الحرب العراقية ـ الايرانية كانت قد اندلعت من عام 1980 (وبغض النظر عن المخطئ والمصيب في هذه الحرب)، الا ان دولة كانت في حالة حرب مع دولة اخرى فاذا قام حزب تابع لاحدى الدولتين وبتعاون مع الدولة اخرى، ووصل به الامر الى محاولة اغتيال رئيس الجمهورية فاننا نترك للقارئ الكريم الحكم على الوضع... ونؤكد فقط اننا لا ندين احدا بسبب موقفه السياسي فهذا حق ينبغي ان يكفل للجميع، لكننا مرة اخرى نتساءل عن حزب سياسي يتواجد في دولة تعيش حالة حرب، ويحارب في صفوفه وضد دولته التي يعتبر نفسه من رعاياها، خصوصا وان من اعلن عن هذه المحاولة الفاشلة في هذا الوقت كان رفسنجاني رئيس الجمهورية الايرانية الاسبق ومن دمشق.

والأنكى من ذلك ان حزب الدعوة قد اعلن مسؤوليته عن محاولة اغتيال طارق عزيز اثناء زيارته لجامعة المستنصرية وقام افراده ايضا بالقاء القنابل على موكب جنازة لمن استشهد من الطلاب في ذلك الوقت... بل واعلن عن مسؤوليته عن تفجيرات مؤسسات وحافلات نقل وحافلات مدارس يستخدمها ويتعامل معها المواطن العراقي البسيط.

ولهذا فان التساؤل البسيط والعميق في ذات الوقت هو ماذا كان يمكن ان يفعله رئيس الجمهورية وهو يتعرض لمحاولة اغتيال... ومن فان الامر لا يعدو في النهاية ان يكون سوى محاكمة سياسية لقادة نظام حكم العراق بل ان قانون المحكمة ومن اصدروه لم يخجلوا من التأكيد على هذا، ففي الصفحة الاخيرة رقم 18 عدد جريدة «الوقائع العراقية» رقم 4006 والمنشور به قانون المحكمة في 2005/10/18 تحت عنوان «الاسباب الموجبة» ورد نص:

ان الهدف من محاكمة صدام هو «لأجل اظهار الجرائم التي ارتكبت في العراق منذ 68/7/17 لغاية 2003/5/1 ضد الشعب العراقي وشعوب المنطقة، وما تمخضت عنه من مجازر وحشية، ولغرض وضع القواعد والعقوبات التي تدين مرتكبي هذه الجرائم في محاكمة عادلة عن جرائمهم».

فلن يضحك القارئ العربي او يبكي، فلهذا الغرض صدر القانون حسبما ورد على لسان من اصدره منشورا بالمواقع العراقية، وعندما تتم مراجعة النص نجد ان الهدف هو «ادانة» هؤلاء الاشخاص وليس محاكمتهم هذا ما ورد نصه.

فمن الواضح للجميع انهم، اي القضاة والمحامون في المحكمة الجنائية يرون في هذه المحاكمة محكمة سياسية وليست محكمة قانون. فالقانون يقرر... بل ان القاضي قرر في اسباب الحكم في الصفحة السادسة ما نصه «الاستنتاج بوجود مظاهر تجيز للقاضي ان يكون ضد صدام حسين، في الواقع فان كل المواطنين العراقيين ان لم يكن لهم اقارب واصدقاء مباشرة، واهل البلد عامة تعرضوا لمعاناة خلال عهد صدام حسين، وهذا الواقع الاحصائي يجعل من كافة القضاة في العراق ان ينتحوا عن اي دعوى بحق اركان في النظام السابق». مما يعني ان التحيز موجود ضمنا بين كل السكان الذين عانوا من ممارسات النظام السابق.

عندما يتحيز القاضي ضد المتهم

ترى ما الذي يمكن استنتاجه من هذا القول سوى انه اعلان واضح من القاضي بأنه متحيز ضد صدام حسين... فأي محكمة هذه؟ واية احكام تلك؟

ولينظر القارئ لهذا النص الوارد صفحة 123 من الحكم «شرط توافر المسؤولية: وقد توافر في مواجهة المتهم صدام حسين من خلال كونه رئيسا اعلى ليس للمتهمين برزان وطه وعواد فقط وانما هو رئيس اعلى لمن يعملون بإمرة هؤلاء، بمعنى انه اذا كان بامكان الرئيس ان يأمر مرؤوسيه المباشرين، فمن باب اولى تمكنه من ان يأمر مرؤوسي اولئك المرؤوسين».

اي ان رئيس الجمهورية مسؤول عن مخالفة شرطي المرور لمقتضيات وظيفته... اي لو اخطأ طبيب في احدى العمليات لكان صدام مسؤولا عن ذلك، ولو لم يقم عمال نظافة بغداد بوظائفهم لازالة القمامة من الشوارع فان هذا يجعل الرئيس مسؤولا عنها... هل ترون لأي مدى يريدون البحث عن سبب ولو كان غير معقول او منطقي لادانة الرئيس صدام.

ليس هذا فحسب، اليكم هذا النص الوارد في الصفحة 91 وما تلاه... تقول المحكمة في حكمها (انها اطمأنت لشهادة الشهود الذين سمعوا عن فلان او علان ولم ير واحد منهم شيئا بل انه وصل الامر الى ان الحكم يقبل شهادة السماع عن فلان وعن فلان اي يا ليتها سماع مباشر حتى يمكن ان تكون هناك شبهة صحة وطبعا جميع الناس متخصصين وغير المتخصصين يعرفون انه لا يوجد في مثل هذه القضايا الهامة او حتى المخالفات البسيطة شهادة سماعية مباشرة او غير مباشرة عن مصدر آخر.

بل ان قانون المحكمة القاعدة رقم 60 من قواعد الاجراءات الخاصة بالمحكمة تنص وبالمخالفة لكافة القواعد والقوانين من الاعراف المحلية والدولية على الآتي:

(تقبل المحكمة اداء الشهادة بالتلفون او بالوسائل المرئية او بغيرها من الوسائل).

أيمكن لهذا امام محكمة تطبق القانون ومقتضياته؟ هل سمع احدكم عن شهادة بالتلفون او بالفاكس او عن طريق شريط فيديو؟ ارجو لمن علم بذلك فليخبرنا حتى لا نظل على جهلنا واشكركم على اضافة بعض المعلومات المفيدة لنا حيث ان اساتذة القانون وفقهاءه قد درسونا غير ذلك.

بل ان الامر وصل حدا قررت فيه المحكمة في ان صدام في الاحكام الصادرة في عهده (في صفحة 124) (وانما قام بنفسه باصدار الاوامر لارتكاب بعضها (جرائم) وخاصة فيما يتعلق بقتل من صدر حكم الاعدام ضدهم من محكمة الثورة).

تخيلوا جميعا الى اي مدى وصل الامر... ومثل هذا القول لا يمكن ان يأتي بحكم بدون دليل واضح لا لبس فيه... يحتاج الى امر مكتوب... وللقارئ الكريم ان يتخيل ان كافة الاتهامات المنسوبة الى صدام ومن معه تستدل عليها المحكمة بهذه الطريقة ودون خجل، ووصلت الامور ذروتها عندما تحدثت المحكمة في اسباب الحكم عن نوايا صدام ورفاقه ورغم ادعاء الجميع الايمان بالله ورسالاته وأهم ما يقتضيه هذا الايمان هو اليقين بأن النيات لا يعلمها الا الله عز وجل.

واعتمادا على المنطق والقانون فلا بد من الاستناد على وقائع لاثبات الجريمة في حق شخص ما... ولا يمكن الاعتماد على النوايا لاثبات الجرائم فقد ورد في صفحة 121 من الحكم ما نصه: «فهو اول من يعلم بنية ارتكاب القتل العمد ضد الانسانية لدى النظام والسلطة والحزب».

ان الامر هنا وكما ترون قد تجاوز حدود معرفة نوايا صدام نفسه الى حد اليقين لدى المحكمة من ان صدام كان يعرف نوايا العاملين معه هل يمكن فهم او تحليل هذا الحكم المستند على مثال ما ذكر؟

القارئ الكريم طبعا، يعرف ما حدث في الفعل، ومع كل ما تابعه العالم على شاشة التلفاز مثل طرد المحامين دون وجه حق من قاعة المحكمة ومنعهم من حقهم القانوني للاطلاع على المستندات والرد عليها بل واعطاء المحامين اوراقا مغايرة عن تلك الموجودة تحت يد المحكمة مثل الشهود.

واذا ما اخذنا في الاعتبار اغتيال اربعة محامين اثناء سير المحاكمة لدفع الآخرين لعدم اكمال واجبهم المقدس في الدفاع فلكم وحدكم الحكم الآن حول مجريات هذه القضية حكم الاعدام فيها.

وبالطبع يبقى السؤال الاساسي هل سيتم تنفيذ حكم الاعدام بصدام حسين؟

ارجو ممن يعرف الاجابة الاتصال بنا وله الشكر الجزيل.

تقول المحكمة في حكمها: (انها اطمأنت لشهادة الشهود الذين سمعوا عن فلان او علان ولم ير واحداً منهم شيئاً، بل وصل الامر الى ان القاضي يقبل شهادة السماع عن فلان وعن فلان اي ليست سماعاً مباشراً

* عن هيئة الدفاع عن الرئيس صدام حسين

«آيا صوفيا» آية الفتوحات الاسلامية لأوروبا:

اشتراه محمد الفاتح ومنع الصلاة فيه كمال اتاتورك وحوله لمتحف وواصل وزراء تركيا المنع

نظر العثمانيون والأتراك لهذا المسجد على أنه رمز للفتح الاسلامي للقسطنطينية

اعده : علي عبدالعال*

■ يحكي «آيا صوفيا» ـ بقبابه ومآذنه العالية ـ قصة أشهر مسجد ومعلم اسلامي في تاريخ الخلافة العثمانية، ومن ورائها دولة الأتراك الحديثة. اشتراه السلطان محمد الفاتح ـ من بين أملاك الروم في مدينة «اسلام بول» ـ من ماله الخاص، وأوقفه مسجدا جامعا للمسلمين.

ومن وقتها والمسجد يعد من أبرز معالم مدينة الاسلام، وأحد الآثار العظيمة التي بقيت شاهدة على العنفوان العثماني في مواجهة دولة البيزنطيين، في ملحمة «القسطنطينية» التي سجلها التاريخ لواحد من أقوى الحصون الأوروبية.

ويحتل الجامع العريق مكانا بارزا ـ أعلى ربوة عند التقاء مضيق «البسفور» بمضيق «القرن الذهبي» في القطاع الأوروبي من مدينة «اسلام بول» ـ وهو عبارة عن مبنى ضخم، مربع الشكل، مرتفع الحوائط والجدران، تتوسطه قبة ضخمة مركزية، محاطة بمجموعة من القباب الصغيرة المساعدة، وترتفع أربع مآذن مختلفة الأشكال في زوايا الجامع الأربع.

وكان جامع «آيا صوفيا» ـ قبل الفتح الاسلامي ـ يمثل الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ـ في العالم القديم ـ في مقابل الكنيسة الغربية «الفاتيكان» التي ترعى المذهب الكاثوليكي.. حيث شهدت الكنيسة النصرانية انقساما، بين الكاثوليك والأرثوذكس، قبل ما يقرب من ألف عام ـ 1054م ـ بسبب الخلاف على من يستأثر بالسلطة البابوية. وكان حوار بين الجانبين يهدف الى لم الشمل، بدأ عام 1965، عندما رفع الجانبان الشلح الذي فرضه كل منهما على أتباع الآخر. ثم ثارت الخلافات ـ من جديد ـ بين الفاتيكان والكنيسة الأرثوذكسية، بسبب اتهامات الأرثوذكس للكاثوليك بمحاولتهم تحويل البعض الى الكاثوليكية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. وهو ما ينفيه الفاتيكان.

شرع في بناء «آيا صوفيا» زمن الامبراطور البيزنطي قسطنطين الأول (324 ـ 337م) بدعم مالي من هيلانا زوجة القيصر الروسي، الا أن وضعه البنائي القائم حاليا تم في عام 537م، على عهد الامبراطور «لاستينيانوس» الذي جلب مواده من كل أصقاع الامبراطورية البيزنطية. وحين نجح الجيش الاسلامي بقيادة السلطان محمد الفاتح، في اقتحام أسوار القسطنطينية الشاهقة، وضم القطاع الغربي من مضيق «البوسفور» الى حظيرة الدولة العثمانية، وضع النهاية لدور «آيا صوفيا» ككنيسة شرقية وبدأ تاريخه كمسجد جامع للمسلمين، حيث تم بناء المآذن في أركانه الخارجية، ووضع الهلال أعلى قبته، وتمت صلاة أول جمعة به عام 857م.

ونظرا لحساسية الخلفية التاريخية لـ «آيا صوفيا» فقد عاد ـ وان لم يتوقف ـ الحديث عن أمجاد الماضي لدى النصارى، وهو ما أثارته زيارة بنيدكت السادس عشر بابا الفاتيكان الى تركيا، ودخوله «آيا صوفيا» 2006/11/30م، وتجوله في باحاته. حيث لقيت تلك الزيارة معارضة واسعة بين أوساط الشعب التركي، سواء بين علماء الدين أو الساسة أو المواطنين قوميين واسلاميين، على حد سواء، بسبب اساءاته السابقة الى الاسلام والرسول صلى الله عليه وسلم، وبسبب ما وصف بحملته الصليبية الجديدة ضد الاسلام في تركيا، وبسبب مواقفه الرافضة لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، بدعوى أن ذلك سيُضعف ما سماه «الهوية المسيحية» لأوروبا، مما دعا العلمانيين الى الانضمام أيضا الى الحملة الرافضة لزيارته.

وتقول المصادر التاريخية، بشأن الأثر الذي أحدثه فتح «القسطنطينية» على أوروبا: ولقد «استقبلت عواصم الغرب الأوروبي ـ وعلى رأسها كنيسة روما (الفاتيكان) ـ أنباء الفتح الاسلامي بانزعاج كبير وضيق شديد». مما أثر بدوره على احتفاظ الفكر الصليبي بجذوره العميقة، في توجيه سياسات بلاد الأفرنج (الصليبيين) وحروبهم ضد العالم الاسلامي. ومن ثم كان تدمير تركيا شغل أوروبا الشاغل، وكانت الممتلكات العثمانية هي الصيد الذي ترنو اليه كل عيونهم.

واذا كانت أبصار جموع المسلمين تتجه صوب «آيا صوفيا» وفاء من جهة، واشفاقا عليه من جهة أخرى فليس ذلك إلا لما يمثله المسجد من قيمة تاريخية وعقائدية كبيرة. ففيما يشير الى دعم أوروبي غربي ـ لا يتوقف ـ للحملات التي تستهدف النيل من الوجود الاسلامي في مدينة «اسلام بول» والصبغة الاسلامية لمسجد «آيا صوفيا» فيها: البرنامج الذي تبثه قناة «تاليستي» الفضائية اليونانية يوميا، حيث يتضمن فيلما مصورا، يظهر فارسا بيزنطيا بملابس عسكرية، يصحو من كبوته ـ بعد اشارة نورية من المسيح ـ فيفتح أمامه بابا ليجد «آيا صوفيا» أمام عينيه، ويتجه ناحيته شاهرا سيفه، يحطم الهلال الموضوع أعلى قبة المسجد، ويضع مكانه الصليب، ويهدم المآذن الأربع في أركان المسجد!.. ويعيد آيا صوفيا مقرا للكنيسة الأرثوذكسية.. وهي تقريبا صورة واضحة لما يدور في المخيلة الغربية، حيال أشهر أثر اسلامي في القارة. وقد شنت اليونان وقبرص حملات اعلامية دولية لم تهدأ، حتى اليوم، ضد تركيا لاعادة «آيا صوفيا» الى النصارى الأرثوذكس، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل لاعادة الجامع ككنيسة، وتسليمه للبطريرك الأرثوذكسي المقيم في بطريركية استانبول.

ويمثل «آيا صوفيا» رمز الاسلام في تركيا، منذ أن صلى فيه السلطان محمد الفاتح عام 1453م واتخذه مسجدا جامعا مع الفتح الاسلامي لـ «القسطنطينية» العاصمة المسيحية الشرقية لقرابة ألف عام.. ولقد شهد المسجد أحداثا ووقائع هامة في تاريخه، وتاريخ العثمانيين، والخلافة الاسلامية أيضا.

محمد الفاتح يدخل مع الظهيرة

وتقول المصادر التاريخية: انه وبعد اقتحام الجيوش الاسلامية أسوار القسطنطينية الشاهقة، وفتحهم المدينة العتيقة عنوة، دخلها السلطان محمد الفاتح ـ مع الظهيرة ـ بموكب جليل. ولما أخذ يتفقد أحوالها، وجد حالة من الفوضى والذعر بين سكانها، فأصدر أوامره بمنع أي اعتداء وحماية جميع الأموال والممتلكات، حتى ساد الأمن وسيطر النظام، وهدأت ثائرة النفوس.

وفي خضم هذا النصر الكبير، تشير حقائق التاريخ الناصعة: أن السلطان محمد الفاتح عامل أهل القسطنطينية معاملة رحيمة، وأمر جنوده بحسن معاملة الأسرى والرفق بهم، كما افتدى عددا كبيرا من الأسرى، من ماله الخاص وخاصة أمراء اليونان، ورجال الدين، وأمرهم بتنصيب بطريرك جديد فانتخبوا (أجناديوس) بطريركا، وتوجه هذا بعد انتخابه في موكب حافل من الأساقفة الى مقر السلطان ، فاستقبله السلطان بحفاوة بالغة وأكرمه أيما اكرام، وتناول معه الطعام وتحدث معه في موضوعات شتى ، حتى خرج البطريرك من لقاء السلطان يقول: «اني أخجل مما لقيته من التبجيل والحفاوة، الأمر الذي لم يعمله ملوك النصارى».

ثم توجه الفاتح الى كاتدرائية «آيا صوفيا»، دخلها مترجلا عن فرسه، وصلى فيها صلاة الشكر لله تعالى على هذا الفتح العظيم، ولما حان موعد الصلاة، أمر السلطان برفع الأذان فيها، وصلى ومن معه من القادة والجند صلاة العصر، ثم أمر الفاتح بتحويل «آيا صوفيا» الى مسجد جامع، وأمر بأن يعد لهذا الأمر حتى تقام بها أول جمعة قادمة، ومن ثم أخذ العمال يعدون لهذا الأمر، فأزالوا الصلبان والتماثيل، وعملوا منبرا للخطيب.

وعن سبب تحويل الكنيسة لمسجد، تشير مصادر التاريخ الى أن الجيش الاسلامي حين دخل القسطنطينية، وجد هذه الكنيسة الضخمة مهجورة ولم يعد يستخدمها أحد، وأنها ستتحول بمرور الوقت لكان تبيت فيه الثعابين والحشرات والزواحف وطيور النورس البحرية، المنتشرة بمضيق البوسفور وبحر مرمرة، حيث أشارت الروايات التاريخية الى أن جموعا من الأهالي تركوا المدينة، وانتقلوا الى مناطق في اتجاه الغرب ـ اليونان وقبرص ـ وذلك على اثر الفتح، وهو الأمر الذي جعل من الكنيسة الضخمة مرتعا للحشرات والزواحف. وفي نفس الوقت لم يكن بالقسطنطينية مكان معد لأداء الصلاة، لكل هذا العدد الضخم من أفراد الجيش العثماني.

ولما عرض السلطان ورجال الدولة الأمر على شيخ الاسلام «آق شمس الدين» ومن معه من علماء الاسلام، أفتوا بجواز تنظيف الكنيسة وتحويلها لمسجد يصلي فيه المسلمون، بعد ازالة الصليب الذي كان يعلو القبة الرئيسية، وبناء مئذنة في أحد أركانه، ووضع منبر بصحن الصلاة.

وتقول الوثائق التاريخية أن السلطان محمد الفاتح ـ بعد أن جعل «القسطنطينية» عاصمة الخلافة العثمانية، وأطلق عليها «اسلام بول» أي مدينة الاسلام ـ اشترى «آيا صوفيا» ـ من بين أملاك الروم ـ بماله الخاص، عكس ما يدعي البعض من أن المسلمين استولوا عليها بالقوة، وأوقفها مسجدا للمسلمين، بعد أن أقام له أربع مآذن.

وقد وصف الفيلسوف الفرنسي الشهير «فولتي» موقف المسلمين الأتراك من النصارى البيزنطيين بعد هزيمتهم، بقوله: «ان الأتراك لم يسيئوا معاملة المسيحيين ـ كما نعتقد نحن ـ والذي يجب ملاحظته أن أمة من الأمم المسيحية لا تسمح أن يكون للمسلمين مسجدا في بلادها، بخلاف الأتراك، فانهم سمحوا لليونان المقهورين بأن تكون لهم كنائسهم».

وقد نظر العثمانيون والأتراك ـ فيما بعد ـ لهذا المسجد طوال تاريخهم، على أنه رمز للفتح الاسلامي للقسطنطينية ودخول «اسلام بول» وما بعدها من أراض غربية لحظيرة الخلافة الاسلامية، ولذا حظي الجامع باهتمام ورعاية السلاطين والباشاوات والأمراء ورجال الدولة العثمانية.

وبالرغم من امتلاء استانبول بعشرات الجوامع التاريخية الضخمة والجميلة ـ مثل جامع السليمانية، وفاتح، ونور عثمانية، وسلطان أيوب، والسلطان أحمد، ومهرماه سلطان، ويني جامع، وشاه زاده ـ فان لجامع «آيا صوفيا» مكانة مهمة في نفوس المسلمين الأتراك، لذا كان المكان المفضل للصلاة وخاصة الصلوات الجماعية (الجمعة والأعياد والتراويح).

فقد ظل مسجد «آيا صوفيا» شامخا ـ طيلة هذه القرون ـ تتردد في جنباته كلمة الله، حتى بداية القرن العشرين. ومع سقوط الخلافة العثمانية عام 1923م، وما استتبعها من قيام نظام علماني بقيادة كمال أتاتورك، اتخذ قرارات خطيرة التأثير بمسيرة الاسلام في تركيا، مثل الغاء وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، والغاء منصب شيخ الاسلام والمفتي، واستبدال الشريعة الاسلامية بالقوانين الغربية، ثم تغييره حرف كتابة التركية من العربية الى اللاتينية، وقراءة القرآن بالتركية، وتتريكه الأذان.

وقف الصلاة في الجامع

كانت هذه القرارات بمثابة المقدمة، التي انتهت باصدار قرار حكومي عام 1934م، يقضي بوقف الصلاة في الجامع، ونزع سجاجيده ولوحاته المكتوبة بالعربية، ومنبره، وتحويله الى متحف سياحي. وذلك تقربا لأوروبا الصليبية، وفي مخالفة علنية لشروط الواقف ـ وهو السلطان محمد الفاتح ـ الذي نص في وثيقة الوقف على أن: من يحاول تغيير هذا الجامع، ومنع الصلاة فيه، فهو ملعون الى يوم القيامة.

وقد أصاب القرار جموع الشعب التركي المسلمة، بصدمة كبيرة، وفتح جرحا غائرا لم يندمل بعد. ولم يتمكن أحد من أهل السياسة في عصر أتاتورك من المطالبة بالعودة عنه، وان كان قطاع من علماء الاسلام مثل: خوجه راسم أفندي أبدى اعتراضا عَليه، ونال على ذلك العقاب والتنكيل من نظام أتاتورك، حيث لم يبال أتاتورك ولا أحد من رجال الجمهورية العلمانية الجديدة، بالاعتراضات الشعبية على القرار، واعتقلوا وسجنوا كل من قاوم تطبيقه.

وفي هذا السياق، يرى الكثير من أبناء الشعب التركي أن غلق «آيا صوفيا» في وجه المصلين المسلمين، عبارة عن «بند سري» ورد في الاتفاقيات التي وقعها (أتاتورك) مع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى 1914ـ1918م.

كما يرى مراقبون في قيام «المعهد الأمريكي البيزنطي» عام 1931م، بأعمال حفر وبحث في أطراف الجامع، على أيدي الأثري الأمريكي (تي وايت مور) وبموافقة أتاتورك، فضلا عن الاستمرار في هذا العمل حتى عام 1970م، وعدم قدرة رؤساء الحكومات التركية القوية ـ مثل عدنان مندريس أو سليمان ديميريل أو تورغوت أوزال أو حتى أردوغان ـ على اعادة الصلاة بالجامع، اشارة واضحة وقوية لدور الغرب في استمرار منع الصلاة، وتجميد الجامع على وضعية «متحف أثري تاريخي بيزنطي».

وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع عام 1980م، سمحت الحكومة التركية بفتح قسم صغير من الجامع لأداء الصلاة، ثم ما لبثت أن عادت وأغلقته. ورغم مرور حوالي 20 عاما على بدء بعض ترميمات فيه، تستمر عمليات منع الصلاة من قبل السلطات، على ما يبدو وكأنها مجرّد حجة مستمرة لغلق ساحة الصلاة ـ بشكل مُقْنع ـ لمنع أي محاولة جماهيرية لاقامة الصلاة في الجامع، خصوصا وأنّه منذ منتصف الثمانينيات ظهرت مجموعة دينية في استانبول من الشباب الاسلامي يقودها (مسلم جوندوز) تطلق على نفسها «آجمنديلار: العَجَزة» تقوم بحركات اعتراض ومقاومة أمام الجامع بين الحين والآخر، من أجل حث الحكومة التركية على اعادة الصلاة فيه، الا أن قوات الأمن دأبت على اعتقال أفراد منهم، ويصدر القضاء التركي أحكامه بسجنهم من آن لآخر.

ولم تنته قصة «آيا صوفيا» مع هذا السيناريو، اذ تعود قضية هذا المسجد التاريخي العريق الى الواجهة من جديد، خاصة في ظل اشتعال جذوة الصحوة الاسلامية المباركة، والتي أخذت تطوف أرجاء الأرض تحيي الاسلام في نفوس أبنائه من جديد.. ومن ثم، شرع الأتراك يطالبون ـ من وقت لآخر ـ برفع هذا الحظر الذي فرضه العلمانيون على بيوت الله، واعادة الأمور على ما كانت عليه قبل عام 1934م.

فقد طالب حزب «الرفاه» الاسلامي عام 1995م بفتح المسجد للصلاة. وكان الزعيم الاسلامي ورئيس الحكومة التركية الأسبق نجم الدين أربكان، قد تعرض للمحاكمات العديدة من وراء دعوته ومطالبته بفتح الجامع أمام المسلمين الأتراك.

وكانت المحكمة الادارية بأنقرة رفضت يوم 24 حزيران (يونيو) 2005م، السماح باعادة الصلاة في «آيا صوفيا» بعد دعوى تقدمت بها جمعية «الحفاظ على الآثار التاريخية والبيئة»، وأيدت المحكمة استمرار قرار حكومة أتاتورك والابقاء على الجامع كمتحف سياحي ، معتبرة أن القواعد الواردة (اسقاط القرار الاداري نهائيا بعد مرور 70 سنة حتى لو كان محصنا بقرار قضائي) في قانون المحاكمات الادارية لا محل لها في هذه الدعوى.

* كاتب يقيم في تركيا